تطورات مهمة في التجارة الدولية

يجمع الاقتصاديون منذ أكثر من قرنين على وجود علاقة ايجابية قوية بين التجارة الدولية الحرة والنمو، يؤثر تحرير التجارة الدولية إيجابا على المستوى العام للرفاهية الاجتماعية.من دون ان ننكر تأثيره السلبي في توزع الدخل والثروات في عدد من المجتمعات. وعموما، لم يسبب الانفتاح الاقتصادي الدولي الكبير نتائج ايجابية في حجم الآمال، ولا سيما في الدول النامية. فالنتائج دوليا، وان كانت أكثريتها ايجابية، لم تكن في حجم توقعات النظريات الاقتصادية التي أنتجها كبار في الجامعات الاميركية كساموسلسون وباغواتي. فالنظريات ليست خاطئة، وإنما استجدت عوامل إضافية جديدة غيرت طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية. من هذه العوامل انتقال رؤوس الأموال بسرعة وأحجام كبيرين في كل الاتجاهات، مما ساهم في ضرب الاستقرار المالي والنقدي الدولي وتاليا التجاري.

في كل حال، لم تتحرر التجارة الدولية كما يرغب خبراء الاقتصاد لوجود مصالح وطنية ودولية كبرى تعارض التحرير أو تخاف منه. فليس المطلوب التحرير التجاري دفعة واحدة وإنما على مراحل وبدرجات تبعا لأوضاع كل مجتمع.

فالصناعيين والمزارعون والفلاحون مثلا في كل الدول، يطالبون بالحمايات المشروعة وغير المشروعة للمحافظة على أعمالهم ولمنافسة السلع المستوردة. ومن الحمايات الصناعية والزراعية الكلاسيكية، رفع الضرائب الجمركية على السلع المستوردة المنافسة، أو الدعم المباشر للإنتاج أو التصدير، أو وضع حواجز كمية أمام الاستيراد. في معظم الدول، تعارض تجمعات العمال أو نقاباتهم التحرير التجاري خوفا على فرص العمل الحالية من ناحيتي العدد والأجر. يمكن أن يؤدي تحرير التجارة الدولية الى تغيرات كبيرة في هيكلية أسواق العمل وتقنياته، مما يساهم في تعديل خصائص الوظائف المطلوبة. كما استعملت العوائق التجارية الاصطناعية كعقوبات اقتصادية لأسباب سياسية مع العراق وليبيا وكوبا وفيتنام وغيرها. وحده القطاع التجاري يؤيد تحرير التجارة الدولية، ليس بسبب وعيه لفوائد هذا التحرير فحسب، وإنما أيضا لحماية مصالحه المرتبطة مباشرة بحركتي الاستيراد والتصدير.

ينظر كل فريق اقتصادي وفي كل المجتمعات الى التجارة الدولية من مصالحه الخاصة، وهذا أمر طبيعي. لم تتحرر التجارة الدولية كما يجب، لان الفريق المعارض لها او المتحفظ عن بعض مبادئها أقوى من الآخر المحرر لها. كان الفريق الاول أقوى بسبب تغييب أو غياب فريق كبير لا صوت له على الصعيد الدولي وفي اكثر الدول. فالفريق الغائب هو فريق المستهلكين الذي يفيد من تحرير التجارة الدولية من ناحيتي السعر والجودة، لكنه غير فاعل كقوة ضغوط دولية. ولا تزال تجمعات المستهلكين وطنية وغير متعاونة مع بعضها البعض، أو بالأحرى إن التنسيق في ما بينها ضعيف جدا، كما تبقى تجمعات المستهلكين غير فاعلة في أكثر الدول النامية والناشئة لغياب الوعي والقوانين المشجعة لها. أما في الدول الصناعية فالمستهلكون أقوياء ويساهمون في ضغطهم السياسي والاجتماعي لتعديل التوازنات الاقتصادية لمصلحة كل المجتمع. كذلك لن يقوى فريق التحرير قبل إيجاد منظمات استهلاك دولية تحافظ على مصالح المستهلكين وتتعاون مع منظمات الأعمال الموازية تحقيقا لمصالح الاقتصاد الكلي.

ما هي التطورات الحديثة الأساسية في شأن التجارة الدولية؟ نذكر أهمها:

أولا: تتطور التجارة الدولية من سنة الى أخرى كما تدل إحصاءات منظمتي WTO وUNCTAD وغيرهما من المنظمات الإقليمية كالاسكوا. فبعد انخفاض التجارة بنسبة 4 بالمئة عالميا عام 2001 لأسباب معروفة، عاد النمو إليها عام 2002. وفي الواقع نما حجم التجارة الدولية بنسبة سنوية تقدر بـ7 في المئة بين عامي 1995

و2000، و3 بالمئة عام 2002 و5 في المئة في عام 2003. أما في القيمة، فكانت الزيادة دوليا 5 في المئة في فترة 1995 – 2002، و4 في المئة في عام 2002 و16 في المئة عام 2003 بسبب الزيادات الكبيرة في الأسعار بما فيها المواد الأولية. الجديد المهم هو العجز التجاري المتزايد للولايات المتحدة الذي يصل الى حدود 600 مليار دولار هذه السنة، رغم سقوط الدولار في الأسواق النقدية. وتطور هذا العجز من 165 مليار عام1998 الى 497 مليار دولار عام 1993، فزاد الطلب تاليا على الادخار العالمي. يحدث هذا العجز التجاري الضخم للدولة الأقوى في العالم خللا كبيرا في الاقتصاد الدولي لمصلحة آسيا والصين خصوصا.

ثانيا: قيام الشركات الغربية في الإنتاج أكثر فأكثر في الدول النامية والناشئة وخصوصا الآسيوية أي الصين والهند، والسبب هو التكلفة المنخفضة والعمالة الجيدة التي تجذب الاستثمارات. فالشركات الاميركية مثلا تنتج في الصين وتصدر منها الى أميركا، أما التجارة الالكترونية، فتتطور تدريجا لتغير معالم التجارة الدولية بحيث يصبح قطاع الاتصالات ركيزة أساسية للتبادل السلعي والخدماتي. كما تحدث الشركات المالية الكبيرة مراكز التخابر الخاصة بالزبائن في الدول الناشئة كالفليبين وماليزيا لتوافر أسعار اتصالات مخفوضة وتكنولوجيا عالية، إضافة الى يد عاملة رخيصة وجيدة. وتتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مختلف المناطق الجغرافية، لكن اقلها الى منطقة الشرق الأوسط بسبب الأخطار السياسية المتزايدة وتخلف البنية التحتية نسبة لآسيا وأميركا اللاتينية. أما حصة الشرق الأوسط من الصادرات العالمية فخجولة ولا تتعدى الـ4,1 في المئة مقارنة بـ45,3 في المئة لمجموعة الدول السبع. وإذا استثنينا النفط ومشتقاته، لانحدرت حصة المنطقة من الصادرات الدولية الى مستويات هامشية جدا. أما تطور التجارة الدولية لمنطقة الشرق الأوسط، فزادت في القيمة 4 في المئة سنويا بين عامي 1995 و2000 في المئة عام2002 و9 في المئة عام 2003، أي اقل من الزيادة العالمية. ولن تتمكن منطقة الشرق الأوسط من تأدية الدور التجاري العالمي المرتجى قبل تنويع اقتصادياتها بما يتناسب مع حجمها السكاني والجغرافي.

ثالثا: قوة منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام 1995 تزداد بسرعة لتصبح المنظمة الاقتصادية الأهم في العالم. والتعيين المرتقب للفرنسي "باسكال لامي" مديرا عاما جديدا سيعطي حيوية إضافية تحتاج إليها المنظمة مع تعثر المفاوضات ضمن جولة الدوحة الحالية. والمطلوب من المنظمة أيضا توضيح أهدافها لمعارضي العولمة الذين يرفضون معظم أعمالها كما أعمال البنك وصندوق النقد الدوليين، كما تؤشر هذه المواجهة العنيفة أحيانا الى وجود سوء التفاهم بين الفريقين، والى غياب الحوار الهادىء والعقلاني. فهدف المنظمة الدولية هو خدمة المجتمعات وليس قطاع الأعمال فحسب. من هنا توافر حوار جدي بين مؤيدي العولمة ومعارضيها يساهم في تحقيق نتائج فضلى للجميع.

رابعا: يتبين اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، انه ليس هنالك نموذج وطني واحد وناجح للتجارة الدولية. وليست ثمة وصفة اقتصادية واحدة يمكن تطبيقها وتأمين النجاح التجاري وبالتالي الاقتصادي. نجحت كوريا الجنوبية تجاريا مع شركات كبرى عملاقة ك سامسونغ تمولت برؤوس أموال داخلية. أما سنغافورة، فنجحت تجاريا مع قطاع عام قوي جدا يسيطر على الاقتصاد، وهذا عكس ما حصل في سويسرا ولبنان والنمسا حيث يقوى القطاع الخاص.أما هونغ كونغ، فنجحت بفضل الرأس المال الأجنبي والغربي الذي أحدث داخلها نهوضا اقتصاديا قلّ مثيله، فيما لم تنجح الصين، مع مؤسساتها وشركاتها الوطنية الصغيرة بفضل الرس المال الغربي الذي يفيد من اليد العاملة الجيدة والتنظيم الإداري والانضباطي للمجتمع. ولا شك من ان التجارب الحالية والمستقبلية ستشكل موضوعات غنية جدا للباحثين في الشؤون التجارية والاقتصادية.

All Rights Reserved © Arab British Academy for Higher Education